ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵜⵎⵓⵔⵉⴹⵉⵢⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵜⵣⵎⴰⵔⵜ ⵜⴰⴷⵍⴰⵏⵜ
ⴰ ⵜⵣⵎⵎⴰⵔ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰ ⵡⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ
ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⴰⵔⵜ ⵜⴰⴷⵍⴰⵏⵜ

المملكـــة المغربية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
قطاع الصيد البحري

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts
Département de la Pêche Maritime

مديرية الصيد البحري/قسم استدامة و تهيئة الموارد البحرية
مصلحة إعداد مخططات التهيئة والتدبير

الرباط، في 06 يوليو 2023

95 . 23

إلى السيد رئيس جامعة غرف الصيد البحري
إلى السادة رؤساء غرف الصيد البحري
إلى السيد رئيس الجمعية المهنية لمجهزي مراكب الصيد بأعالي البحار بالمغرب
إلى السيد رئيس جمعية المقاولات المغربية للصيد بأعالي البحار
إلى السيد رئيس جمعية الفاعلين الاقتصاديين بميناء طانطان
إلى السيد رئيس فيدرالية الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
إلى السيد رئيس فيدرالية الصيد البحري
إلى السيد رئيس الكنفدرالية الوطنية للصيد الساحلي
إلى السيد رئيس الكنفدرالية المغربية للصيد الساحلي
إلى السيد رئيس الكنفدرالية المغربية للصيد التقليدي
إلى السيد رئيس الكنفدرالية الوطنية للصيد التقليدي
إلى السادة مناديب الصيد البحري
إلى السيد مدير مراقبة أنشطة الصيد البحري
إلى السيد مدير الإستراتيجية والتعاون
إلى السيد المدير العام للمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري
إلى السيدة المديرة العامة للمكتب الوطني للصيد

الموضوع: استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي صيف 2023

المرفق: المقرر الوزاري رقم23/04 بتاريخ.....06 يوليو 2023 .....

يشرفني أن أبعث إليكم رفقته، المقرر الوزاري المتعلق بتحديد شروط استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي.

وتقبلوا، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والـــسلام

الكاتبة العامة (ب.ن)

إمضاء: السيدة زاكية الدريوش

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵜⵎⵖⵔⵉⴱⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰ ⵜⵣⵎⵔ ⵜⴰⴼⵍⵍⴰⵃⵜ
ⴰ ⵜⵣⵎⵔ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰ ⵡⴰⵎⴰⵏ ⴰ ⵜⵉⴼⵔⵉⵡⵉⵏ
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵎⵔ ⵜⴰⴼⵍⵍⴰⵃⵜ

المملكـــة المغربية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
قطاع الصيد البحري

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts
Département de la Pêche Maritime

مديرية الصيد البحري

المقرر الوزاري رقم 23/04 بتاريخ 06 يونيو 2023

المتعلق بتحديد شروط استئناف نشاط صيد الأخطبوط جنوب سيدي الغازي

-موسم صيف 2023-

- بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-73-1بتاريخ 27 شوال 1393 (23 نونبر 1973) المنظم للصيد البحري كما وقع تعديله وتتمته وخاصة الفصول 16-33-34 و35 منه؛

- بناء على الظهير الشريف رقم 95-14-1 بتاريخ 12 من رجب 1435 (12 ماي 2014) بتنفيذ القانون رقم 12-15 المتعلق بالوقاية من الصيد غير قانوني، غير المصرح به وغير المنظم ومحاربته وبتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-73 -1 الصادر في 27 من شوال 1393 (23 نوفمبر 1973) المتعلق بتنظيم الصيد البحري الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6259 بتاريخ 26 ماي 2014؛

- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 674-09-2 بتاريخ 30 ربيع الأول 1431(17 مارس 2010) بتحديد شروط وكيفيات إقامة واستعمال نظام تحديد الموقع والرصد المستمر الذي يستعمل الاتصالات عبر الأقمار الصناعية على متن سفن الصيد البحري لإرسال المعطيات، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5826 بتاريخ فاتح أبريل 2010؛

- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.12.71 بتاريخ 14 ربيع الآخر 1433(7 مارس 2012)، بتطبيق القانون رقم 08-14 المتعلق ببيع السمك بالجملة، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6031 بتاريخ 19 مارس 2012؛

- بناء على مقتضيات المرسوم رقم 2.18.722 بتاريخ فاتح صفر 1441(30 شتنبر 2019)، المتعلق بمخططات تهيئة وتدبير المصايد، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6820 بتاريخ 10 اكتوبر 2019؛

- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 370-01 الصادر في 16 من ذي القعدة 1421 (12 مارس 2012) الذي يحدد شروط استعمال شباك الجر لصيد الرخويات .

- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 660.19 الصادر في 13 مارس 2019، المتعلق بتمديد صلاحية القرار الوزاري رقم 2806.09 الصادر في 22 من ذي القعدة 1430 (10 نونبر 2009) المتعلق بالمنع المؤقت لصيد الفقمات (Monachus monachus) والثدييات البحرية الأخرى وكذلك بعض الأصناف البحرية الصادر بالجريدة الرسمية رقم 6792 بتاريخ 04 يوليوز 2019؛

- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري رقم 3338.10 بتاريخ 10 محرم 1432(16دجنبر 2010)، المتعلق بنظام تحديد موقع ورصد سفن الصيد البحري، الصادر بالجريدة الرسمية عدد 5934 بتاريخ 4 أبريل 2011؛

- استنادا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 4495.14 بتاريخ 25نونبر 2014، المتعلق بتنظيم صيد بعض أصناف النازلي كما تم تتميمه وتعديله؛

- استناد ا لقرار وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات رقم 464-23 بتاريخ 21 فبراير 2023، المتعلق بالمنع المؤقت لصيد الفقمات والثدييات البحرية الأخرى وكذلك بعض الأصناف البجرية؛

-وفقا لقواعد مخطط تهيأة مصيدة الاخطبوط بتاريخ 12 أبريل 2004؛

- استنادا للمقرر الوزاري رقم DCAPM/02/ 2022 الصادر بتاريخ 28 نونبر 2022, المتعلق بتدابير المراقبة فيما يخص تتبع مسار الأخطبوط في إطار محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم؛

- استنادا للمقرر الوزاري رقم 23/02 بتاريخ 27 مارس 2023، المتعلق بتوقف نشاط صيد الاخطبوط على طول الساحل الوطني لموسم ربيع 2023؛

- استنادا للمقرر الوزاري رقم 23/03 بتاريخ 26 ماي 2023، المتعلق بتعديل المادة الأولى من المقرر الوزاري رقم 23/02 بتاريخ 27 مارس 2023؛

- اعتبارا للتوجهات الكبرى لمخطط أليوتيس، الداعية للحفاظ على الموارد السمكية واستغلالها بشكل مستدام؛

- تبعا لرأي المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري رقم DP / INRH1218/47و INRH/0623/22

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

قرر ما يلي:

المادة الأولى: يستأنف نشاط صيد الأخطبوط ويسمح بولوج المنطقة البحرية الممتدة بين خطي العرض 26 درجة 24' شمالا (**سيدي الغازي**) و20 درجة 46' شمالا (**الرأس الأبيض**)، ابتداء **10 يوليوز 2023(00H00)**. إلى غاية **15 شتنبر 2023 (24 H00)**. و تجدر الإشارة أنه يمكن مراجعة هذه الفترة وفقا لنتائج تتبع المؤشرات البيولوجية لمصيدة الأخطبوط.

إلا أنه **يمنع الصيد بالجر بصفة دائمة** لحماية المناطق الصخرية وذلك داخل المضلعات المحددة بالإحداثيات التالية:

المضلع رقم 1		المضلع رقم 2		المضلع رقم 3		المضلع رقم 4	
خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول	خط العرض	خط الطول
24°13'09'' N	16°10'12'' W	23°25'25'' N	16°36'05'' W	21°44'17'' N	17°20'24'' W	21°36'07'' N	17°26'40'' W
24°02'50'' N	16°05'46'' W	23°18'05'' N	16°44'34'' W	21°46'46'' N	17°24'28'' W	21°31'52'' N	17°22'07'' W
23°36'50'' N	16°36'18'' W	22°59'00'' N	16°42'27'' W	21°40'55'' N	17°25'30'' W	21°28'03'' N	17°22'30'' W
23°46'02'' N	16°42'41'' W	23°01'30'' N	16°36'28'' W	21°36'57'' N	17°20'50'' W	21°28'42'' N	17°26'45'' W

المضلع رقم 5	
خط العرض	خط الطول
26°01'8,4'' N	14°44'06'' W
26°08'9 ,6'' N	14°34'48'' W
26°07'30'' N	14°33'18'' W
25°57'57,6'' N	14°32'45,6'' W
25°53'42'' N	14°35'20,4'' W
25°54'10,8'' N	14°37'19,2'' W

المادة الثانية: تحدد الحصة الإجمالية من الأخطبوط خلال هذا الموسم في **13000** طن.

توزع هده الحصة ، **الغير قابلة للمراجعة**، على الاساطيل الثلاثة النشيطة في مصيدة الاخطبوط وفقا لمفتاح التوزيع المعتمد في مخطط تهيئة هذه المصيدة بتاريخ 12 ابريل 2004، على الشكل التالي:

- الصيد في أعالي البحار: **8190 طن**
- الصيد الساحلي: **1430 طن**
- الصيد التقليدي: **3380 طن**

المادة الثالثة: تمنح خلال هذا الموسم حصة **1400 طن** للوحدة **الفرعية1**، (بوجدور الميناء، افتيسات وسيدي الغازي)، **الغير قابلة للمراجعة**، وذلك خارج الحصة الإجمالية من الأخطبوط المحددة في المادة الثانية.

بالنسبة للصيد في أعالي البحار

المادة الرابعة: يرخص لسفن الصيد بالجر في أعالي البحار خلال هذه الموسم ممارسة نشاطها بالمنطقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه فوق **10 أميال بحرية** انطلاقا من الشاطئ.

المادة الخامسة: يرخص لبواخر الصيد في اعالي البحار، النشيطة بمصيدة الاخطبوط جنوب سيدي الغازي، استعمال **70 مم** كحد أدنى لقياس عيون جيب شباك الجر.

المادة السادسة:تقسم حصة الأخطبوط المخصصة لهذا الأسطول إلى حصص فردية حسب نوع السفينة وذلك على النحو التالي:

- البواخر التي تقل قوة محركها عن 750 ح: **30.7 طن**
- البواخر التي تقع قوة محركها بين 750 و1.400 ح: **33.2 طن**
- البواخر التي تفوق قوة محركها 1.400 ح: **33.8 طن**

المادة السابعة: يسمح بتحويل حصص الأخطبوط بين السفن التابعة لنفس الشركة أو مجموعة الشركات، شريطة تقديم طلب مسبق الى الإدارة. من اجل القيام بهذه التحويلات يجب على السفن المستفيدة من الحصة الفردية ان تكون في وضعية سوية اتجاه قانون الصيد البحري، وخصوصا التوفر على رخصة الصيد سارية المفعول.

بالنسبة للصيد الساحلي

المادة الثامنة: يرخص ل **150 سفينة** الصيد الساحلي بالجر، كحد أقصى بولوج وحدة تهيئة مصيدة الأخطبوط.

المادة التاسعة: عند انطلاق موسم الصيد:

- يتم ضبط وإصدار الشهادة الأولى لمطابقة معدات الصيد بكل من مندوبيتي الصيد البحري بالعيون وطانطان؛
- يتم تدبير لائحة السفن المرخص لها وكذا تسليم شواهد المطابقة من طرف مندوبيتي الصيد بالعيون و طانطان؛
- يقوم مندوب الصيد البحري بطانطان بإشعار نظيره بالعيون حول سفن الصيد التي رخص لها بولوج منطقة الصيد انطلاقا من ميناء طانطان، وذلك ضمانا لاحترام العدد الاجمالي لسفن الصيد الساحلي بالجر المسموح لها باستغلال مصيدة الأخطبوط؛
- تقوم المصالح التابعة لمندوبيتي الصيد البحري بالعيون وطانطان، طيلة هذا الموسم، بحملات تفتيشية دون سابق انذار، وذلك للسهر على احترام مطابقة معدات الصيد المستعملة للقوانين الجاري بها العمل.

المادة العاشرة: يسمح لهذه السفن بإفراغ مصطاداتها بكل من مينائي العيون وطانطان.

المادة الحادية عشر: يحدد سقف مصطادات الأخطبوط في 1600 كلغ، أي 70 صندوق بلاستيكي من سعة 23 كلغ، لكل سفينة وعن كل رحلة بحرية مدتها 10 أيام.

إلا انه يمكن مراجعة هذا السقف تماشيا مع تطور استهلاك حصة الأخطبوط المخصصة لبواخر الصيد الساحلي.

المادة الثانية عشر: يرخص لسفن الصيد الساحلي بالجر خلال هذه الموسم ممارسة نشاطها بالمنطقة المشار إليها في المادة الأولى أعلاه فوق 10 أميال بحرية انطلاقا من الشاطئ.

المادة الثالثة عشر: يسمح وبشكل استثنائي لسفن الصيد الساحلي بالجر النشيطة بمصيدة الاخطبوط جنوب سيدي الغازي استعمال 60 مم كحد أدني لقياس عيون جيب شباك الجر؛

بالنسبة للصيد التقليدي

المادة الرابعة عشر: يسمح لأسطول الصيد التقليدي ممارسة نشاطه في منطقة الصيد الممتدة بين **3** و8 أميال بحرية انطلاقا من الشاطئ.

المادة الخامسة عشر: يضم أسطول الصيد التقليدي بالداخلة قوارب الصيد النشيطة التابعة لقرى الصيادين بكل من لبويردة، لاساركا، انتيرفت و امطلان

المادة السادسة عشر: توزع حصة الأخطبوط المخصصة لأسطول الصيد التقليدي بالداخلة، من طرف مصالح مندوبية الصيد البحري بالداخلة إلى حصص فردية بين قوارب الصيد المرخص لها استغلال هذه المصيدة.

المادة السابعة عشر: الحصص الفردية الممنوحة لهذه القوارب غير قابلة للتحويل ويجب استغلالها حصريا من طرف القوارب المستفيدة، كما لا يسمح بتجاوز هذه الحصص الفردية، وأي تجاوز سيتم خصمه من حصة موسم الصيد التالي.

المادة الثامنة عشر: يسمح لقوارب الصيد التي استهلكت حصتها الفردية من الأخطبوط، الاستمرار في صيد الأنواع الأخرى من الأسماك باستثناء الأخطبوط مع إلزامية تسويق مصطاداتها عبر سوق السمك.

المادة التاسعة عشر: سوف يتم وضع نقطة تفتيش للمنتوجات المنقولة برا في مدخل مدينة الداخلة عند النقطة الكيلومترية رقم 25(PK25).

بالنسبة للوحدة الفرعية رقم 1:

المادة العشرون: يضم أسطول الصيد التقليدي ببوجدور قوارب الصيد النشيطة التابعة لقرى الصيادين بكل من افتيسات، بوجدور الميناء وسيدي الغازي. هذه المنطقة مفتوحة لصيد الأخطبوط خلال نفس الفترة المسموح بها لأسطول الصيد التقليدي بالداخلة.

المادة الواحدة والعشرون: تحدد حصة الأخطبوط الممنوحة لهذه الوحدة الفرعية في **1400 طن**، يتم توزيعها تحت إشراف مصالح مندوبية الصيد البحري ببوجدور إلى حصص فردية بين القوارب التابعة لنقط الصيد الثلاثة.

مقتضيات عـــامة

المادة الثانية والعشرون: تحدد نسبة:

- **7%** من مجموع مصطادات الأخطبوط، كحد مقبول مسموح به لإصطياد الأخطبوط من فئة الحجم التجاري **T8**.
- **3 %** بالنسبة لصيد صغار الأنواع الأخرى من الاسماك رأسيات الأرجل (الكالمارCalmar والحبارSeiche)؛

المادة الثالثة والعشرون: بالإضافة لمقتضيات القرار الوزاري رقم 370-01 الصادر بتاريخ 12 مارس 2001 المشار اليه ،يمنع استعمال شباك الجر ذات الفتحة العمودية الكبيرة(G.O.V) التي يتجاوز قياس العناصر المكونة للحبل المثقل « Bourrelet » خاصة العجلات المطاطية، 160 مليمتر. وتجدر الإشارة الى أن إضافة أي معدات جديدة أو تعديل أو تحسين لشباك الجر العادية ، تستوجب رأي والموافقة المسبقة للإدارة.

المادة الرابعة والعشرون: يسمح لقوارب الصيد التقليدي باستعمال 300 من القوارير "الغراف" و 3 كراشات « turluttes » لكل قارب،كما يمنع استعمال الأقفاص (Casiers) و السلال (Nasses) المطعمة من أجل صيد الأخطبوط.

المادة الخامسة والعشرون: **يجب على قوارب الصيد التقليدي النشيطة بالدوائر البحرية للداخلة وبوجدور وكذلك على المصدرين ووحدات توضيب, معالجة, تحويل, حفظ أو تخزين الأخطبوط, احترام وتنفيذ مقتضيات المقرر الوزاري رقم DCAPM/02/ 2022 الصادر بتاريخ 28 نونبر 2022, المتعلق بتدابير المراقبة فيما يخص تتبع مسار الأخطبوط في إطار محاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم.**

المادة السادسة والعشرون: إن عدم احترام تدابير هذا القرار سيعاقب عليه وفقا للقوانين المنصوص عليها، وقد تلجأ معها إدارة الصيد، إذا ارتأت ذلك إلى العقوبات الإدارية التالية خاصة:

- سحب رخصة الصيد وحجز القارب بالنسبة لأسطول الصيد التقليدي
- سحب حصة الأخطبوط الممنوحة بالنسبة لأسطولي الصيد في أعالي البحار والساحلي
- **كما يجوز للإدارة أن تلجأ إلى إنزال وسحب القيادة من قبطان أو ربان الصيد في حالة ارتكابه مخالفة تعتبر خطيرة بالنسبة لقطاع الصيد**

المادة السابعة والعشرون: إن مديرية الصيد البحري ومديرية مراقبة أنشطة الصيد البحري ومديرية الاستراتيجية والتعاون ومندوبيات الصيد البحري مكلفون، كل حسب اختصاصاته، بتتبع وتطبيق مقتضيات هذا المقرر.

عن الوزير وبتفويض منه
العاملة الصالحة (ب.ن)
إمضاء: السيدة زكية الدريوش

ص ب 476 أكدال الرباط B.P 476 Agdal Rabat
الهاتف : (0537) 68 80 00 Tél :
الفاكس (0537) 68 81 34 Fax :
(0537) 68 81 35

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏⵜⵉⵖⵔⵉⴼⵉⵢⵜ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵜⴰⴼⵍⵍⴰⵃⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵃⵓⵜ
ⵜⴰⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

المملكـــة المغربية
وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
قطاع الصيد البحري

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts
Département de la Pêche Maritime

DPM

DECISION MINISTERIELLE N° 04/23 DU 06 JUIL. 2023
FIXANT LES CONDITIONS DE LA REPRISE DE L'ACTIVITE DE LA PECHE AU POULPE AU SUD DE SIDI L'GHAZI (26°24'N) -SAISON ETE 2023-

-Vu le Dahir portant loi n°1-73-255 du 27 choual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime tel qu'il a été modifié et complété, notamment les articles 16,33,34 et 35 ;

-Vu le Dahir portant loi n° 1-14-95 du 12 rejeb 1435 (12 mai 2014) portant promulgation de la loi 15-12 relative à la prévention et la lutte contre la pêche illicite, non déclarée et non réglementée et modifiant et complétant le dahir n° 1-73-255 du 27 chaoual 1393 (23 novembre 1973) formant règlement sur la pêche maritime, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6262 du 05 juin 2014 ;

-Vu les dispositions du décret n°2-09-674 du 30 rabii I 1431 (17 mars 2010) fixant les conditions et les modalités d'installation et d'utilisation à bord des navires de pêche d'un système de positionnement et de localisation continue utilisant les communications par satellite pour la transmission des données, tel que publié au Bulletin Officiel n°5826 du 1er avril 2010 ;

-Vu les dispositions du décret n° 2-12-71 du 14 rabii II 1433 (7mars 2012) pris pour l'application de la loi 14-08 relative au mareyage, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6036 du 05 avril 2012 ;

-Vu les dispositions du décret n° 2-18-722 du 1er Safar 1441 (30 septembre 2019) relatif aux plans d'aménagement et de gestion des pêcheries, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6822 du 17 octobre 2019 ;

-Vu l'arrêté du ministre de la pêche maritime n°370-01 du 16 kaada 1421 (12 mars 2001) fixant les conditions d'utilisation des filets traînants dans la pêche des céphalopodes;

-Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture de la Pêche Maritime, du développement rural et des eaux et forêts n°660.19 du 13 mars 2019 portant sur l'extension de validité de l'arrêté n° 2806-09 du 22 kaada 1430 (10 novembre 2009) relatif à l'interdiction temporaire de la pêche des phoques-moines (Monachus monachus) et autres mammifères marins ainsi que de certaines autres espèces marines, tel que publié au Bulletin Officiel n° 6792 du 4 juillet 2019 ;

-Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture et de la Pêche Maritime n°3338-10 du 16 décembre 2010 relatif au dispositif de positionnement et de localisation des navires de pêche, tel que publié au Bulletin Officiel n° 5936 du 21 avril 2011 ;

-Vu l'arrêté du Ministre de l'Agriculture et de la Pêche Maritime , du Développement rural et des Eaux et Forets n°4195-14 du 25 novembre 2014 réglementant la pêche de certaines espèces de merlu tel qu'il a été modifié et complété;

-Vu l'Arrêté du ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts n° 464-23 du 21 février 2023 relatif à l'interdiction temporaire de pêche des mammifères, des tortues et de certaines autres espèces marines.

-Conformément aux dispositions du plan d'aménagement de la pêcherie poulpière du 12 avril 2004 ;

-Faisant référence à la Décision n° 02/DCAPM/2022 du 28 novembre 2022 relative aux mesures de contrôle concernant la traçabilité du poulpe dans le cadre de la lutte contre la pêche INN ;

-Faisant référence à la Décision n° 02/23 du 27 mars 2023 instaurant un arrêt de la pêche du poulpe le long du littoral national- Printemps 2023 ;

-Faisant référence à la Décision n°03/23 du 26 mai 2023 portant sur l'amendement de l'article premier de la décision n°02/23 du 27 mars 2023 ;

-Rappelant les grandes orientations du plan Halieutis qui plaident pour la préservation des ressources halieutiques et la durabilité de leur exploitation et

-Après avis scientifique de l'Institut National de Recherche Halieutique n°47/1218 / INRH/DP et n° 22/0623/INRH

LE MINISTRE DE L'AGRICULTURE ET DE LA PECHE MARITIME DU DEVELOPPEMENT RURAL ET DES EAUX ET FORETS
DECIDE CE QUI SUIT:

ARTICLE PREMIER : La reprise de la pêche au poulpe et l'accès à la zone comprise entre Sidi L'Ghazi (26°24'N) et Cap Blanc (20°46'N) sont autorisés à partir du **10 juillet 2023 à 00h00** jusqu'au **15 septembre 2023 à 24h00.** Toutefois, la durée de cette campagne peut être révisée en fonction de l'évolution des indicateurs biologiques de cette pêcherie.

Cependant, le **chalutage est interdit en permanence** à l'intérieur des polygones délimités par les coordonnées suivantes pour protéger les zones rocheuses:

Polygone n°1		Polygone n°2		Polygone n°3		Polygone n°4	
Latitude	*Longitude*	*Latitude*	*Longitude*	*Latitude*	*Longitude*	*Latitude*	*Longitude*
24°13'09" N	16°10'12" W	23°25'25" N	16°36'05" W	21°44'17" N	17°20'24" W	21°36'07" N	17°26'40" W
24°02'50" N	16°05'46" W	23°18'05" N	16°44'34" W	21°46'46" N	17°24'28" W	21°31'52" N	17°22'07" W
23°36'50" N	16°36'18" W	22°59'00" N	16°42'27" W	21°40'55" N	17°25'30" W	21°28'03" N	17°22'30" W
23°46'02" N	16°42'41" W	23°01'30" N	16°36'28" W	21°36'57" N	17°20'50" W	21°28'42" N	17°26'45" W

Polygone n°5	
Latitude	*Longitude*
26°01'8,4" N	14°44'06" W
26°08'9,6" N	14°34'48" W
26°07'30" N	14°33'18" W
25°57'57,6" N	14°32'45,6" W
25°53'42" N	14°35'20,4" W
25°54'10,8" N	14°37'19,2" W

Article 2 : Le quota global de poulpe pour la période fixée à l'article premier est de **13 000 tonnes**.
Ce quota, **non révisable**, est réparti sur les trois segments ciblant le poulpe, conformément à la clef de répartition arrêtée par le plan d'aménagement du 12 Avril 2004, comme suit :

- Segment hauturier : **8 190 Tonnes**
- Segment côtier : **1 430 Tonnes**
- Segment artisanal de Dakhla : **3 380 Tonnes**

Article 3 : En dehors du quota global fixé à l'article 2, un quota **non révisable** de **1 400 tonnes** est accordé à la sous-unité 1 (Aftissat, Boujdour centre et Sidi L'Ghazi) au titre de cette saison de pêche.

POUR LE SEGMENT HAUTURIER :

Article 4 : Durant cette campagne, les chalutiers hauturiers sont autorisés à opérer au-delà de **10 milles marins** à partir de la côte dans la zone de pêche indiquée à l'article premier ci-dessus.

Article 5 : Le maillage minimal des sacs de chaluts autorisé pour les navires de la pêche hauturière opérant dans l'unité d'aménagement de la pêcherie poulpière est de **70 mm**.

Article 6 : Le quota attribué au segment hauturier est réparti en quotas individuels par type de navire comme suit :

- Navire dont la PM est inférieure à 750 CV : **30,7 tonnes**
- Navires dont la PM est comprise entre 750 et 1400 CV : **33,2 tonnes**
- Navires dont la PM est supérieure à 1400 CV : **33,8 tonnes**

Article 7: Les opérations de transfert des quotas, entre les navires appartenant à la même société ou groupe de sociétés, sont soumises à l'autorisation au préalable de l'administration.

Afin d'opérer ces transferts, les navires détenteurs d'un quota doivent être à jour vis-à-vis de la réglementation des pêches maritimes, notamment disposer d'une licence de pêche valable.

POUR LE SEGMENT COTIER :

Article 8 : L'effectif de la flotte chalutière côtière autorisée à opérer dans l'unité d'aménagement de la pêcherie poulpière est fixé à **150 navires au maximum**.

Article 9 : Au démarrage de la campagne de pêche :
-Le contrôle et la délivrance du 1er certificat de conformité des engins de pêche se feront au niveau des délégations des pêches maritimes de Laâyoune et de Tan-Tan.

-La gestion des listes des navires autorisés et la remise des attestations de conformité seront assurés par les Délégations de Laâyoune et Tan Tan.
-Le délégué de Tan-Tan doit aviser, en temps réel, son homologue de Laâyoune sur les navires autorisés à accéder à la zone de pêche à partir de Tan-Tan en vue de veiller au respect de l'effectif total des navires côtiers autorisés à accéder à la pêcherie poulpière.
-Les contrôles inopinés de la conformité des engins de pêche seront effectués par les services de la DPM de Laâyoune et Tan-Tan durant toute la saison de pêche.

Article 10 : Ces navires sont autorisés à débarquer leurs captures au niveau des ports **de Laâyoune et Tan-Tan.**

Article 11 : Un plafond de **1 600 kg** de poulpe est autorisé au débarquement par navire par marée de 10 jours. Ce plafond correspond à **70 caisses** en plastique de **23 kg/caisse.**

Toutefois, ce plafond peut être révisé par en fonction de l'évolution de la consommation du quota réservé à la pêche côtière.

Article 12 : Durant cette campagne, les chalutiers côtiers sont autorisés à opérer au-delà de **10 milles marins** à partir de la côte dans la zone de pêche indiquée à l'article premier ci-dessus.

Article 13 : Le maillage minimal des sacs de chaluts autorisé pour les navires de la pêche côtière opérant au sud de Boujdour est fixé, à titre dérogatoire, durant cette saison, à **60 mm.**

POUR LE SEGMENT ARTISANAL :

Article 14 : La zone de pêche autorisée pour le segment artisanal est située entre 3 milles et 8 milles marins calculée à partir des lignes de base.

Article 15 : Le segment artisanal de Dakhla est composé des barques actives à partir des sites de **Labouirda, Lasarga, N'tireft et Imoutlane;**

Article 16 : Le quota alloué au segment artisanal de Dakhla est réparti en quotas individuels entre les barques autorisées à opérer dans cette pêcherie.
Un suivi doit être assuré par les services de la Délégation des Pêches Maritimes pour veiller au respect des quotas alloués par barque.

Article 17 : les quotas individuels attribués aux barques artisanales ne sont ni transférables ni cessibles et doivent être exploités par les barques bénéficiaires. Il est également interdit de dépasser ces quotas individuels, et tout dépassement sera déduit du quota réservé à la saison prochaine.

Article 18 : Les barques ayant consommé leurs quotas sont autorisés à continuer de pêcher les espèces de poissons autres que le poulpe. Il reste entendu que les captures de ces barques doivent obligatoirement transiter par les halles aux poissons.

Article 19 : Un point de contrôle des produits transportés sera installé à l'entrée de la ville de Dakhla, au niveau du point kilométrique n°25 (PK25).

POUR LA SOUS-UNITE 1 :

Article 20 : La Sous Unité **1** comprenant les sites de **Aftissat, Boujdour centre et Sidi L'Ghazi.** Elle est ouverte pour la pêche du poulpe pendant la même période autorisée pour le segment artisanal de Dakhla.

Article 21 : Le quota de poulpe alloué est de **1 400 tonnes.**
Il sera réparti en quota individuel entre les barques des trois sites de pêche par les services de la Délégation des Pêches Maritimes de Boujdor.

DISPOSITIONS GENERALES

Article 22 : Au cours de cette saison de pêche, le taux admis pour la capture du poulpe de taille **T8** est fixé à **7%**. Concernant les autres espèces de poisson et de céphalopodes (calmar et seiche), un seuil de tolérance de **3%** est admis pour la pêche des juvéniles.

Article 23 : En plus des dispositions stipulées par l'arrêté n°370-01 en date du 12 mars 2001 indiqué ci-dessus, l'utilisation du chalut de fond à grande ouverture verticale **«GOV»** dont la taille des éléments constitutifs du bourrelet, en l'occurrence les rondelles de caoutchouc, dépasse 160mm, est strictement interdite. L'introduction de tous nouveaux gréements, modifications ou amélioration aux chaluts classiques ne peut se faire qu'après avis et accords préalables de l'administration.

Article 24 : Les barques sont autorisées à utiliser trois turluttes et 300 pots par barque. L'utilisation des casiers et des nasses appâtés est interdite pour la pêche au poulpe

Article 25 : **Les barques en activité dans les circonscriptions maritimes de Dakhla et Boujdour ainsi que tous les exportateurs et les établissements de conditionnement, de traitement, de transformation, de conservation ou d'entreposage de poulpe doivent respecter et mettre en application les dispositions qui les concernent de la décision n° 02/DCAPM/2022 du 28 novembre 2022 relative aux mesures de contrôle concernant la traçabilité du poulpe dans le cadre de la lutte contre la pêche INN**.

Article 26 :
Tout manquement au respect de ces dispositions sera sanctionné conformément à la règlementation et aux décisions en vigueur ainsi que par des sanctions administratives, notamment les suivantes :

- La suspension de la licence de pêche et la saisie de l'embarcation impliquée dans cette pratique dans le cas du segment artisanal ;
- La suspension du quota de la présente saison pour les segments côtier et hauturier.
- **De même, l'administration peut recourir au débarquement et au retrait de commandement du capitaine ou patron de pêche en cas d'infraction jugée grave par le Département de la pêche.**

Article 27 : La Direction des Pêches Maritimes, la Direction de Contrôle des Activités de la Pêche maritime, la Direction de la Stratégie et de la Coopération et les Délégations des Pêches Maritimes sont chargées, chacune en ce qui la concerne du suivi et de l'application des dispositions de la présente Décision.

Pour le Ministre et par délégation
La Secrétaire Générale (P.I)

Signé : Mme. Zakia DRIOUICH

B.P 476 Agdal Rabat
Tél : (0537) 68 80 00
Fax : (0537) 68 81 34
(0537) 68 81 35

ص ب 476 أكدال الرباط
الهاتف :
الفاكس